ملخص الرسالة

تركز أغلب السلطات السياسية في مجتمعاتنا العربية ، على الاستقرار الذي يفترض وضعاً من الثبات والجمود في مفاصل الحياة اليومية والمؤسسات الاجتماعية ، وهذا مفهوم خاطئ للاستقرار ، فالاستقرار في معناه العام هو أن لا تؤدي عمليات الإدارة والممارسات الوظيفية للسلطة السياسية إلى إحداث اضطرابات تسهم في تغيرات سياسية وجوهرية في البنية الهيكلية للمجتمع تنعكس على استقراره وأمنه الداخلي وقوة تضامنه وتماسكه الاجتماعي .

إن السلطة السياسية ، كلما كانت ذات كفاءة وفاعلية ولها القدرة في السيطرة على أمور الدولة والمجتمع ، كلما كانت هناك درجة عالية من الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تحقيق استقرار المجتمع بشكل عام والأقليات الدينية بشكل خاص ، فالاستقرار السياسي مكمل لاستقرار الأقليات الدينية ، وان العراق اليوم يواجه تحدياً سياسياً ومجتمعياً ، نتيجة ما جرى من تغير وما تعرض له العراق من هجمات إرهابية بعد ٢٠٠٣ ولاسيما ما قام به تنظيم " داعش" ، كذلك التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية قد شكلت مناخاً ملائماً في تبلور وتأطير مشاكل الاقليات الدينية ، فبدأت تشكل عبئا ثقيلا على مجرى السياسة في العراق الذي يتميز بتنوعه ، فعلى المستوى الإقليمي سعت الدول المجاورة بشكل مباشر وغير مباشر إلى اثارة المشاكل بين الأقليات وتنمية روح التمرد والعداء ، بغية تحقيق اهدافها في تجزئة العراق وإضعافه، أما على المستوى الدولي فقد اعلنت تبنيها مطالب الأقليات الدينية ، تحت مظلة حقوق الانسان ، وهي تهدف إلى اثارة الخلاف الديني والطائفي بين أبناء الوطن الواحد للتدخل في شؤونه الداخلية . وبالتالي فإن النظام السياسي العراقي الجديد والأقليات الدينية مدعوين لتقديم المصلحة العامة على المصلحة الفرعية ، وكذلك تبني هوية جامعة هي هوية " الأمة العراقية " .